



مکتبہ دارالت محمدی
۸۶، ۵، ۲۷

۱۷۸

يقع عند المطالع

يَا رَبِّ يَا رَبِّ اَلْوَبَّ يَا خَالِقَ الْاَشْيَاءِ بِالْاَعْلَى وَتَعَبِ
حَبْلَنَا يَا وَحِيدَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَماً وَحَكِّمْ وَمَعْرِضاً وَدَعَا
وَفُضِّلَ بِهَا اِلَى جَوَارِدِ الْاَنْصَابِ وَاعْلَامِهَا وَمِنْ
فِي صَلَاتِنَا فَاَنْتَ اَنْتَ الْكَافِي

الرفعة وفضلها
بإحدى عشرة ألفاً وستمائة

قلوبكم في الدنيا والآخرة

كَمَنْتُ اِدْبِي فَنَحْنُ عَلَاهُ
مُسْكِلُ الْعَقْلِ مُقْلُ الْعِلْمِ

دلالة على ان هذا هو الذي
كان عليه حاله في ذلك الوقت

و از این کتاب در این مختصر نوشتار

12910

γ. 9 f 6.



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



شماره ثبت کتاب

کتاب الحجۃ: شرح صمدیہ (شرح صفحہ) و نافع لہم الحمد
مؤلف: سعید علی خان مدنی و فاضل معیار

مترجم

شماره قفسه ۱۸۲۸

خطی کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

WYLD

او موزن في حق العرب والحدوف ولم يفسر في حق غيرهم من الناس لان التقدير ولعبه الحرف والعلو
ان يكون شيئا من هذه التي المتعلقة بالذات سواء كان وضع اللفظ فيها قبل الضيف او بعده وانما لا يوافقونهم اراء
تقدير الفوايد جميع الفوايد وهي ما يوصل اليه شيئا من القصدية الى السحابة بها وانما سميت بها لانها صنف لغتها
كلها في بيان علم العربية وفوائدها التي يتوقف عليها فصاحة الكلام وبلاغته التي يصعب بها التقدير بما يجازيها
حوت اي اشتملت تلك الفوايد فيها سعة لغتها لانها سعة ما ياتي حال من الفوايد والمجملات التي اذا كانت حالها
فيها من قضاة معرفة او قدرة من هذا الفن اي علم العربية وفوق حوت قوله ما اشتملت تلك الفوايد شيئا يكون لغتها
اي نفع فالك شيئا اعم من لغة بل هي والمجهدين ويكون موزنة اي موزنة وكذا شيئا للمبتدئين فانهم من غيرهم وانما
حسب النفع اعم والمعرفة اعم للمبتدئين لان النفع تلك الفوايد بعد الاستنباط وغيره بخلاف المعرفة فانها لا يجزى اليها
وتلك الفوايد انصرفت الى انذرت تلك الفوايد في مضمونها فوايد على تلك الفوايد في فوائدها التي توافيها الى فائدة كل
وفوايد جميع فوايد وهي الاكثر اشفاق لم يطبق عليها الى تلك الفوايد الا اولها والابواب الى ذواتها
ووضعها اي وصفت تلك الفوايد وصفها للملح الاخر الذي فليما وجد مثل هذه الفوايد هو اللام الغنية للمصنف فليما
اي عبد الصمد من العلل العالين وفيه هذا الكلام لا كثير لطيفة لان المصنف وانما كان من حجب العاقل ونقدته في لغته
اللام بها اي تلك الفوايد ونفع النفع المتولين اي انما البين سبيل الحق بعون الله الملك المطلق وتتم تلك
الفوايد الصمدية على حسن ما في ضبطها انما يثبت فيها انما مقاصد او موقوف عليها المقاصد التي لا يوافقها

الاول انما ان يثبت في حق المعرفات او المجلدات التي الرابع والاول انما ان يكون المبحث في حق حيث الاواب والابواب
التي سلكه والاول انما ان يثبت في حق الاسماء الاصل الاول الثانية والثالثة الحديقة الاولى من الحديقة الخمسة
فيما اردت لغتها الى يكون موقوفها عليه المقاصد لان من الواجب قسمة الشئ في ان يعرف العلم وفائدة موقوفه هذا المقاصد
بحسب علمه في الحق الا لا يحرق لمصلحة من لم يتناول ما يورد في ذلك الكتاب الخوف الفقه على سبعة ملامح الاول في الثاني
كقولك سرت اسخو وادخلها اي ما بينهما والثاني في حق كونك اي قصدت قصدك والثالث في حق كونك كقولك كعددي
ثلاثة اي من الطعام اي النوع الذي يقع المقادير كقولك عجا لبيش ومن ثم انك الى مقدار ما في الشئ وانما كقولك سرت
برجل كوك اي شريكك ومثلك وان من بعض القرون مثل كوك سرت لبيش الكيك اي موزن لبيش الكيك والثاني
بعض القرون سرت كوك في تيمم الى ان يثبت في تيمم في الامم طلاق علم القرائن الفوايد العرب الفوايد على اقسامها
والا فافاد جميع الفوايد في الفوايد التي تطلقها كالحال التي الترة والفتنة التي تسمى في هذا الفن كما ينفذ به الان فيفتل
او كثر او جرد المزايا ليس لتعريف الحق لا تسمى في الغيرة كالمتن واليد والفوف وغيره او قوله من حربت اللوح واليد وغيره او قوله
خبره وكثيره به وان كان الواجب على طلب الاعية فيورد ما يطلب ويصنف فائدة موقوفه بها انما يعرف الحق ولا يتم ان رايه
فائدة فيقول في قوله فائدة تحفظ الله عن الحق في المعال لان من يراعي فوايد في الكلام اخره من الاصل بها لا يطلب في تلك
الكلام الغنى وتوافق نظره في تلك البليغ الكلام صونا عن الايراد في تلكه فهو ظاهر في التفرقة في اللفظ كبر في حق موقوفه الذي يثبت
عن واصله الذي تسمى في قوله موقوفه عليه لان اوانها الذي تسمى بحسبها في حقها في ذلك بان موقوفه الحق والكلام

الاربعون

[illegible][illegible]

اقله نحو سلم ان قد بلغوا امالاتهم ونزولهم من الامور انفسه لفرق بين ان الحفظة وبين ان المصدرة الزائدة وليكون كما العوض
 من النون الحذف ولا يجوز فيه ما هو في الفرق بين ان المصدرة وان الحفظة لان حرف النون يمد مع المصدرة والحفظة جميعا
 مع الفرق فيهما كما يجب فلذلك انما هي بما لا يستقبل في الحفظة والافق الزائدة المصدرة وانما يجب اللفظ طائفة ان كان الفعل
 المنفي منصوبا فهي المصدرة والافق الحفظة وان كان الفعل الحفظة فاعلم ان الحفظة في غير مقود مثل ان ليس لان ان الافي والشي
 يكون قد اقرب فانه لا يلزم فيها شي من قول الذين ان سوف او قد او حرف وكان لان التشبيه في حرف يمد مع الافي ويصل
 مع غيره انما كرت في كاف التشبيه وان باسرا كان الافي جازعا لكان زيد اسد او الاسد ان زيد الاسد ولما راجع به الكلام من ان
 الاسد على التشبيه قد علم ان حرف الفوق ففهم الفرق ففهم ان كان الافي جازعا لكان زيد اسد او الاسد ان زيد الاسد ولما راجع به الكلام من ان
 الاسد على التشبيه قد علم ان حرف الفوق ففهم الفرق ففهم ان كان الافي جازعا لكان زيد اسد او الاسد ان زيد الاسد ولما راجع به الكلام من ان
 الاسد على التشبيه قد علم ان حرف الفوق ففهم الفرق ففهم ان كان الافي جازعا لكان زيد اسد او الاسد ان زيد الاسد ولما راجع به الكلام من ان
 الاسد على التشبيه قد علم ان حرف الفوق ففهم الفرق ففهم ان كان الافي جازعا لكان زيد اسد او الاسد ان زيد الاسد ولما راجع به الكلام من ان

[illegible]

وذلك لما سبها الغرض اول طرف في تقدير بار وجوهر اخر لا عرف الشبهه في ايقان الصور على وجه التقديم على اسمها اذا كان
الاسم كونه فقولنا ان في ذلك لغيره ويجوز التقديم اذا كان من غير قولنا ان الينا اياهم وطمعنا ان يكون الحرف الشبهه لفظ
ما كان متماثا في اسمها من المسمى لا لفظا بل بهما باللفظ لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ
وهو الموضع على الاسم وانفسه فانه لفظا لشيء لفظية لم تسمى لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ
يجوز ان يكون فيهما شبهة بقوله المصدر ان على ان وقع على ان الذي وقع اسمها وخبرها بان لو وقع في الكلام انما سبها
وغير ما وقع المصدر في موضعها لفظ الكلام فتمت خبرها ان وقع خبره ان وقع في المصدر لفظا من ان كان مقبولا لفظا
عليها والآية في ذلك لم يقع المصدر في موضع اسمها وخبرها كسب خبرها او يقال ان الكسرة لا من ان كان مسكونة فلهذا وان
جانبا لا من ان وقع المصدر وعدم وقوعه في موضعها جانبا لا من ان كان مسكونة فلهذا وان
لوجوب اللفظ لانه يقع في موضع انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم
انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم
مقبولة وذلك الكلام انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم
ان يقع في الموضع على اسمها من المسمى لا لفظا بل بهما باللفظ لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ
وهو الموضع على الاسم وانفسه فانه لفظا لشيء لفظية لم تسمى لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ

لو وقعت بعد انما لفظا بل بهما باللفظ لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ
وهو الموضع على الاسم وانفسه فانه لفظا لشيء لفظية لم تسمى لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ
يجوز ان يكون فيهما شبهة بقوله المصدر ان على ان وقع على ان الذي وقع اسمها وخبرها بان لو وقع في الكلام انما سبها
وغير ما وقع المصدر في موضعها لفظ الكلام فتمت خبرها ان وقع خبره ان وقع في المصدر لفظا من ان كان مقبولا لفظا
عليها والآية في ذلك لم يقع المصدر في موضع اسمها وخبرها كسب خبرها او يقال ان الكسرة لا من ان كان مسكونة فلهذا وان
جانبا لا من ان وقع المصدر وعدم وقوعه في موضعها جانبا لا من ان كان مسكونة فلهذا وان
لوجوب اللفظ لانه يقع في موضع انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم
انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم
مقبولة وذلك الكلام انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم انما انما في اول كلفهم
ان يقع في الموضع على اسمها من المسمى لا لفظا بل بهما باللفظ لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ
وهو الموضع على الاسم وانفسه فانه لفظا لشيء لفظية لم تسمى لفظا في وجه اخر ما لعدم لزومها الاسم لانها انما تسمى ما باللفظ

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وقوله لا كثر فيه ما كثرنا أي كون الحال متغيرة وهي التي يتغير معها ما قبلها لا مستقلة وهي موجودة لذات نسبت إليها حالات كما مر
معارضة لها لما في الزمان بمعنى أن زمان الحال في زمان الحال يكون والماضي ما قبله ما كان في مكانه راكبا على ذاته فيكون متغيرا في زمانه
ووجوده في الزمان كما في القسم والماضي حال لا يكون خلافا لما كان لا يتغير وقد يكون شبيهاً بغيره وذهب راكبا وقد يكون بمعنى اعتداله
بغيره ما كانا فاما في هذا القسم معنى استمرارية ما هو حال في زمانه وقد لا يقبل كون ما نسبته وهي التي هي مع ما قبلها بالوحدانية
وهي التي لا تكون شبيهة بشيء واحدة وهي التي لا يتغير وقوله ما قبلها قد يكون معارضة لها لما في الزمان قال في شبيهه الشبيهة
نحو انزل الحكم الكتاب في قوله لا يكثر اسما والمقدرة قوله ما زيد على يد صغير من ادب عند انقضاء الحال التي فيها ينبغي
ان يكون الحال على ان لم يتغير ما في خبر الحال مع ما قبلها أي ما قبل الحال لا يثبت على الذات والحال على الوصف فالقارب بتقديم
ما يدل على الذات على ما يدل على الوصف ويجب تغيير الحال مع ما قبلها ان كان صاحب الحال مجردا اما ان كان محمورا بالاضافة او مجردا
فان كان محمورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه انما هو جارية في حق الشئ ما قبله من ادب على الحال التي هي وتابع الذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم عليه وان كان مجردا وكذا في الخبر فلو كان لا يتقدم عليه لعلقه بالذاتة وهو مجرد بغيره لا يتقدم على المضاف
نظرا وما ارسلناك الا نافع للناس وبنوع الخلق بين الاصناف وصور الخبر ان حرف الجر يستعمل في الفعل كالأجزاء والضعيف وكذا في تمام الفصل
فاما انما حسب انما هو في ذلك فالتأنيب راكبا خبرا فالجواب به حسب المقيد ليس غير ورا حبيب باستدلالهم على محيل كانه ملائمة
للمخالف والابانة في جعلها من غير تعدد اي ارسلناك في جعلها مع تعدد الحال الكافية والواقعية والعينية فيجعل خبر الحال ودرج
القديم ان كان صاحب الحال كونه غفلة لم يكن خبرا من حيث تخصيصه كما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بين صاحب الحال المذكور والمعرفة

والصوت في قوله زيد راكباً فانما هو كانه مشترك في التسمية وهو ان يكون كونه مفعولاً في المفعول والفاعل في المفعول
كونه مفعولاً في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
الركوب مفعول في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
مفعول في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
ان تسمية المفعول على ما لا يوافق مصدره واعلم ان الراكب لا يتقدم عليه في الراكب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
الراكب لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
وضع على الفعل العاقل ان ادناه المصدرية في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
والمفعول المفعول على المفعول في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
عليها فكذلك المفعول في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
مع الراكب في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
بشيء الى الحال من الصفات الى الابد في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
في هذه الصور لان الصفات اما على المفعول واما على المفعول في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
متبعاً فانها متباعدة عن الراكب لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً
اي مع الصفات الى الابد في قوله زيد راكباً لان التسمية بالركوب لا تسمى بالركوب لان المفعول في المفعول في قوله زيد راكباً

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

العلماء ان يكون النصف مصفاً بعد الموصوف حقيقة كما ان علمه ان علمه الموصوف يعني كون النصف مصفاً بعد الموصوف
ومع هذا العلم للموصوف كونه من جنس غلاة فان كون الموصوف من جنس غلاة يعني كون النصف من جنس غلاة
ان النصف الذي علمه الموصوف في الحقيقة لا في الحقيقة الاولى بل في الحقيقة الثانية والاشارة الى ان النصف في الحقيقة
على انفراد النصف والاشارة الى ان النصف في الحقيقة لا في الحقيقة الاولى بل في الحقيقة الثانية والاشارة الى ان النصف في الحقيقة
وذلك لان النصف بعد النصف اعني ان يكون اسم الغلاة او الموصوف او غير ذلك بالاشارة الى ان النصف بعد النصف
المعقول كرم ان يكون النصف غير الموصوف ليكون ناعلاً في الحقيقة وان كان النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف
والحقيقة الاساسية في امره كونه الابن ثانياً كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
لأنه يكون ناعلاً في الحقيقة في دور الحقيقة في امره كونه الابن ثانياً كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
وذلك كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
وفي المسئلة كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
لأنه يتبعه اسما في العلة كما ان النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
لا يتبعه ولا يتبعه في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
في المسئلة في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة
من حيث يتبعه في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة انما هو كرم ان يكون النصف في الحقيقة

والأول جميعه والباقي عانة وبهذه الفقه تكون لغيره اى لغير المشتري على وجهي الوجود المسمى كذا كان ان اذنوا ببيع من غير اختلاف منه ان اذنوا
الموكلين ذى ابراء البيع ان اذنوا اى اذ اذنوا له كل اى ولو كان ابراء الغير غير عانة فلو اشتري البعير كله فان ابراءه لم ينع
به الفقه والربع غير عانة كسب جميع اقرانها ملكا وانما اذ لم يبيع ابراء اذ اطلع البيع المسمى به فانما اذنوا له كل اى ولو كان ابراءه
جميعهم ولكن على عانة لئلا يفرط في ملكا لا يفرط في بيع بغيره الفقه بغيره فان لموكل في الافراد والبيع والذكي كذا في الترتيب نحو اشتري البعير
كله والافراد كلها والبيع كله وانما اذنوا له كل اى ولو كان ابراءه اذنوا له كل اى ولو كان ابراءه اذنوا له كل اى ولو كان ابراءه اذنوا له كل اى
بغيره كل اى بالاسماء والكل اى بالانواع لئلا يفرط في بيع بغيره الفقه بغيره فان لموكل في الافراد والبيع والذكي كذا في الترتيب نحو اشتري البعير
وغيره اذنوا له كل اى بالاسماء والكل اى بالانواع لئلا يفرط في بيع بغيره الفقه بغيره فان لموكل في الافراد والبيع والذكي كذا في الترتيب نحو اشتري البعير
لغيره اذنوا له كل اى بالاسماء والكل اى بالانواع لئلا يفرط في بيع بغيره الفقه بغيره فان لموكل في الافراد والبيع والذكي كذا في الترتيب نحو اشتري البعير
لغيره اذنوا له كل اى بالاسماء والكل اى بالانواع لئلا يفرط في بيع بغيره الفقه بغيره فان لموكل في الافراد والبيع والذكي كذا في الترتيب نحو اشتري البعير

[illegible]

معنى فاما كسب شئ بل عليه يكون احسن الاشياء المشتملة على حصة العرف هي اما ان لا يكون على شئ اعرف او هو ك
او وجود العرفية ولو لم يكن واحد منها يكون الاسم فلا ينافي ساكن الوسط بغير حجة كانه فلا يجب منع كونه الكون الاسم في غاية الحقيقة
فقد تم خضعة فعل المدحسبين وان ياراد بوجود سببين وانما اذا كانا في الوسط او كانا في الخارج فلا يكون خضعة قطعا لانها
عدم خضعة الزائدة والمحرك الاوسط يظهر انما الاجم فلا ان لك العرف على العرب فلا يخرج من عرف من انما كانا في الخارج لوجود سببين
ويجب المرد وسببوه والعلل ويخرج الاسم عن حقيقة الاصلية حقيقة او تقديره بغير عرف الله فسراده الله على العدل او لا يمكن
لاطلقا بل بشرط كونها من الله فسراده الله على العدل اي من اصل الحقيقة بحيث تقتضي الاصل والمعاد ان يكون على تلك الحقيقة
سببه التي كانت عليه كبرياء وربع فانها صفة مستعدة للعلمين اربع والاصح بها اربعة اربع اربع ولا يربيع والاول على ان
الاصل فيها ان يكون اربع ان في هذا تكرار دون في فعلها والاصل ان ان كانا المعنى مكررا يكون اللفظ مكررا كاني بما
القوم اربعة اربعة فعمل ان لا يكون اصلها مكررا او يربيع اربع وكذا اعداد موهدة شي وثني وثلاث فثلث لم يرد
فهذه غير معرف للصفة والعدل وكما يجمع امرى ثبوت اخر و آخرهم التحصيل فانه انما يجرى في فعلهم غير موقوف في تلك الحقيقة
بنسبة اخر للعدل والصفة يجمع عن العرف اما كون الله حقيقة فظم وانما كون العدل فيه فلا ان اخر الذي هو الوجه معدل على ان لا
سواء المنة بل كذا اذ القياس والاصل ان يقال من حيث سببه اخر لفظ للمفرد لان اسم التحصيل المحرور في الاسم والامانة كما سببه
مكرر وانما كانه فظم ان الاصل في اخره ومثله في الاسم الذي يكون غير معرف ولم يكن في العدل حقيقة ولا يكون فيه سببا
العلية سببا من الاسباب المانعة عن العرف فكل بان فيه مقدارها قال لا يقدر العدل فيما في اسم سمع غير معرف كونه في

اي في ذلك الاسم سوى العلية من الاسباب استعمل كوكب علم وعلم علم كبريل فانها غير معرفان ويكون فيها العلية ففقد
والاسم لا يكون لاجل العلية ومبدأ منوعا عن معرف فلا بد لها من سبب اخر فلم يناسب اسما للعرف الاسباب لئلا يكون العلم
فاجزؤه فيه وقالوا انها تقدير زحل وعلم لان الاصل والقاعدة تقتضي ان يكون حقيقة زحل وعلم ولا بد ان يكون على حقيقة زحل
وعلم تعدل انهما والحق وبسبب منع العرف للعرف وانما قال في تعدل منع العرف المعرفة للفرقة اشهر من ان
فأخبر انما تارة التعريف في منع العرف العلية من الحكم المعربة والاسم بالالف واللام ولا فائدة في كونه غير معرف فاما
ان لا يتبعان الجزاء المنع في غير المعرفة والالف واللام المسماة بالريدين لانها من الحروف الزائدة يجمع وانفراد
بغيرها فاما كونهما سببا واما عرف العلم كاني في اسم كبريل المعروف زبادة فاح كذا العلم ومنع ان لا تحقق به للفرق
فما من غير معرف للعلم والالف والثوب ومنع عرف الوصف ان كاني في صفة شرب يكون الوصف الغير القابل للثناء اي لا يكون في
على علمه سواء اقبل او لا وانما اشترط عدم قبول الثناء في مدحها مثلها كسكران فانه غير معرف للوصف والالف
والزمن مع عدم محبي سكراته بل يقال سكرى فلما كان اشترط في الالف والثوب في الصفة عدم قبول الثناء في الثبوت فغير
منعرف كاني لوانه لثبوت في من سمع عن العرف لعدم محبي رحمانه مع وجود سببين وهو الوصف والالف والثوب وان
لم يكن رجلي لانه من الاسماء التي لا يجوز فيه التثنية لا بالثناء ولا بالصفة وانما طاول كون شرط وجود فعل في معرف
لعدم محبي رجلي كاني رحمانه ولان كسبب وهو مبرور كسببين او كسبب واحد من غير محبي رجلي فظاهر ان كاني رجلي
فانما لم يغير تركه كاني لان بين الاسم والحرف لسان خذ الف واللام في الحرف ثمة فلهذا فلا يفر فيه حكم الكسب فاعلم

حقق انما ان يفتحق حق اي حقا كحق في ذاته فانه ليس به في نفسه ما قبله لما بعدوا والراية واول العينة اي المصنعة
ما قبله لما بعدا بالمسبوقة في حق او طلب اي يكون قبلها شي بدل على الحق اي يكون نصبا او دل على الطلب اي يكون هو النصبا
او استغنا او تمنا او برضا او فاجب ان يكون مسبوقة باحدى هذه الاشياء البعد بتقديم الالقاء انما بعد
من الحق في نفسه كون ما بعد بما قبله على الحقيقة لا بعد في ذاته فاكركم في حال الاتفاق اي فان اكرمك اي كركمك
في بارقة فاكركم في ولا تاكرا لالسبك ونشر اللين في حال اللوا وادى وان شرب اللين اي لا يكون منك اكل السبك في سرب
اللين وبقا لا شربا فاما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فاما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فاما في نفسه فانه لا شربا في نفسه
في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
والحق في حاله انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
او في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
الاستقبال انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
والسبب في ذلك انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
لا ياريد انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
فانما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه

واحدة لا تزد ويؤاى الجازم في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
الطلب الفعل وادى في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
اي او اولها على المتعارف انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
او اولها شرط اي شرط في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
انما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
الاستغنا فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
وقوعه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
الاول في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
اي الجازم في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
وما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
ان اسماء الاخرى في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه
فانما في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه فانه لا شربا في نفسه

ان المعدية ولا تنسب للمضاع كما تنسب ان وقال لان ليس اما الاول مع الثاني فهو عطف فترتبهما على ان الاسمي
على النسبة التخييرية غير ان الواو باسمة بينهما عطف لاما الثانية على الاولى حتى لا يكون واحد منهما ماعدا عن الثانية
على ما بعد الاو فلهذا لم يرد ان يرد على الواو عطف على العطف عليه وعطف على الواو عطف على العطف
وكل من رتبة الوجود الثانية غير موجود في الالام وقال الرضي الحق ان الواو هي العاطفة وما المعية لاما الثانية غير عطف
وترد اي ما في سماع الاصل انها تكون الفعل اي يعقد بها الحكم نفس البيا على معنى لا يكون هناك كسك ولا اهما
ولا غير ما في قوله انما تراكروا كما تروا فان قوله انما تراكروا جعل الفعل لعل انما تراكروا انما تروا
تخي الالام اي يعقد بها الحكم ان يجمع الامر على الواو على ما يكون معلوما في قوله تروا وتعرف من جمل الامر انما تراكروا
وانما تنسب عليها ما تراكروا بالالام تسمى بعد يكون او قبل فترتبهما الثاني معانيها كسك اي يكون الاخر منها
على الحكم فترتبهما انما تراكروا او المعلوم ان الثاني ايها والرابع من معانيها التخييرية اي يكون الواو غير انما تراكروا
نحو ضرب انما تراكروا وانما تراكروا في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
اي يكون الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
والفرق بين التخييرية والاباسية ان الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
وبالاس ان الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
يكون التخييرية انما تراكروا او المعلوم ان الثاني ايها والرابع من معانيها التخييرية اي يكون الواو غير انما تراكروا

وفي التخييرية باء العطفين ولا يكون الجمع في كل منهما او اتحدتا كما علم ان الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
اي الجمل انما ان يكون عطف على الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
فانما الذي في عطف الواو عطف على الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
ليس خلاف فمعناها انما التخييرية اي يعقد بها الحكم نفس البيا على معنى لا يكون هناك كسك ولا اهما
انما تراكروا او المعلوم ان الثاني ايها والرابع من معانيها التخييرية اي يكون الواو غير انما تراكروا
اي انما تراكروا او المعلوم ان الثاني ايها والرابع من معانيها التخييرية اي يكون الواو غير انما تراكروا
الربو انما تراكروا او المعلوم ان الثاني ايها والرابع من معانيها التخييرية اي يكون الواو غير انما تراكروا
عطف الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
لخاف في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
ثم تترتب من كل شيعة اربع اشد على الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
من جهة الالام اي عطف على الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
الاضطرار بعد التخييرية اي عطف على الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو في الواو عطف على الواو
حكم المسكوت عنه فترتبهما انما تراكروا او المعلوم ان الثاني ايها والرابع من معانيها التخييرية اي يكون الواو غير انما تراكروا

زيد كذا كذا فقلت ان رب زيدا والرابع انهما يكونان العرض على المطلب ولا يكونان سراك جندا ولا ترغيبا مثل الاول
فرب زيدا اذا لم يقصد به المحض في الرغب فحق اي لولا اذا كانت بمعنى التخصيص والعرض بالمصانع لفظا كما مر في
المسائل او تعديرا لفظا او تميزا لولا زيدا الغريب بالمعنيين ولو كان كذلك التخصيص والعرض في الاستقبال بما هو ظاهر
وقد التخصيص والعرض في الماضي الذي قد فات لكن لا بد ان يكون ذلك الشيء مما يكون ان يندرك في المستقبل كذا
مرجعت المحض للتخصيص والعرض في المستقبل لا ترادف لفظا الاصل انهما تسفلان ربط فمعلوم حمل وجوده فمعلوم حمل امره نحو
لما نسقت فاني فمعلوم حمل التثنية ربط فمعلوم حمل الاول وهذا الربط انما حصل للكل لما في هذا الربط من معنى الى
طرف فالمعنى في وقت فراكقت او حرف ربط فمعلوم حمل التثنية الى الاول فلاف عن التثنية والثاني انهما يكونان
حرفا متساويا يكون بمعنى الا في قوله انما كل اي ما كل فمعلوم اي الاعلى ما فاطم فمعلوم ان في هذا المقام للاستتابة في
والثالث انهما جازية للمصانع وادام على تجربته ونسبته في غلبه ان زمان الما في كل ما فيها اليتم جازية للفعل
المصانع ونايضة في غلبه ان زمان الماضي فيها اي في لم ولما ويغير فان اي لم ولما في خمسة سموا احدا ان لما لا فرق
بإداة الشرط بخلاف لم فلا يقال ان لما نعم وناسيها ان معنى لما استمرار في خلافه في لم فلا يقال لما كان
نعم كان ويقال لم يكن نعم كان وثالثها ان في لما متوقع بغيره بخلاف في لم فيقال لما يركب الهمزة للوقوف ركوبه ولا يقال
لم يركب الهمزة والواو ان معنى لما جازية بخلاف في الشرط بخلاف لم فيقال فارتب للبدنية ولما اي ولما اولها ولا يقال
فارتب البدنية ولم ومرتبة الاربعة فمقدرة في الجوزم وقاسمها ان معنى لما لا تكون الا في زمان الحال ولا شرط

لا شرط ذلك في الشيء لم فيقال لم يكن زيد سافر في العالم الماضي ولا يقال لم يكن زيد في العالم المتناهي على
اي غير معنى لانها تكون اسمية ومرتبة ولا اسمية على سبعة معان والمرتبة على خمسة معان فالاسمية تراد على سبعة
معان الاول انهما يكونان موصولا بمعنى الذي نحو قوله نعم ما خذكم ينفذ وما عهد اليك اي الذي عهدكم نعمي والى
عده الله باق لا يخلو شي منقطه والثاني انهما يكونان موصولا بمعنى الذي نحو نعماني اي نعم شي شيما في والثالث انهما
موصولة انما بعد نحو مرتب بما سمع لك واما جملته فموصولة بالضم والنون الا في مرتبة فعل العقل اي رتبته يكون
النون منفصلة لما والرابع انهما يكونان منفصلة لكونه الا بهما واما فانه انما التخيير فمعلوم اعطيت الاعطيت ما الى
صغيرة او النعظيم نحو لا امر ما جلع بالهمز والال المصنعة على صيغة المجهول من الجلع ومرتبة الانف والشفة واليد
فصب النعمة في المعنى عظيم على قصب النعمة والخامس انهما تسفلان مرتبة زمانية على الزمان نحو فاستغاثوا
لهم فاستغاثوا هم اي منفيقوا بهم مدة استغاثتهم لكم والسادس انهما ترادف مرتبة زمانية على ان نحو ما صنع
اصنع والسابع انهما استغاثية نحو ما صنعك وما فعلت اي اي شي شي فمذكرك واي شي فعلت والمرتبة تراد على
خمس معان الاول انهما يكونان مشبوهة بغيره كقولهم لا توبانيد فاما اي ليس زيد فاما والثاني انهما يكونان
مصدرية زمانية على الزمان نحو ما دت حيا اي مدة دوام حيا والثالث انهما ترادف مصدرية غير زمانية
نحو وما فت الارض بما رحبت اي برحبها والرابع انهما يكونان صلبة اي زائدة وانما سميت معرفة الزيادة بالصلا
يتوصل بها لزيادة الغصاة او الى اقامته وزن اسجح او لا غير ذلك نحو اذا ما نحن اخرج اي اذا خرج امرئ

بما لا يدرك خفايا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق علمه ووجد وجوده وفقه الحكمة وعلم قدرته وعلم الحكام المصنوعات
المصنوعة عن شأبه المصنوعات المصنوعة بجلال قدرته عن مناسبتهم ان تصات
سبحانه بعد ابداء الارض والسموات ونشأ كبريائه في السموات والارضات
وتسبيحه في دفع الناس واكشف الخرافة في جميع الممالك والصلوة على نبيه
محمد صاحب الآيات والوحيات المكملة بطريقته وشريعته وبركاته
وعلى آله الهاوئين من الشجرة والصلوات الذين انعم الله عليهم الركن

والله اعلم

وتمت من انزل الالام صلوته تقارب بسم الله تعالى لآيات **قال**
فان الله تصالحكم لعلهم يفقهون من الذين آمنوا بآياته وحكمته متحقق لانهم
وقد نفعهم تلك الغاية بالآيتين فقال وما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون فوجب على كل من يؤمن بآية الله تعالى ان يعبد الله تعالى
العالين واما كان ذلك مستقرا بدون معرفة بالآيتين وجب على كل من خلقت
من آياته فلهذا وادركت ان الشايعين بتقديم آياته وشأفهم فيهم من آياته
والذين سجدوا له بالباب كما هي من آياته في شأفهم واما انهم لا يسمون
سجدوا له بالباب في شأفهم او لا يتحققون في شأفهم فلهذا وادركت انهم
مخبرون بالآيات في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم
والذين سجدوا له بالباب في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم
قدس الله روحه ونور سره في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم
تقريب البركة الغنم كان قد خلقت في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم في شأفهم
على ما هي متقدرة على ما هي متقدرة على ما هي متقدرة على ما هي متقدرة على ما هي متقدرة على ما هي متقدرة

وان كان ملكا آخر متعلق به بغيره لانه جميع اقسام ملكة التسعة الجامعة على التسعة
لكنها ايضا ملكة بالفرقة مشتركة في امتناع الوجود لانهما فلا بد لهما من وجود مشترك
عنه بالفرقة فيكون واجبا بالفرقة وهو المطلوب **قول** للعلامة في اعتبار ان
طريق الاول هو الاستدلال بانارة الحجة بالسبب على وجوده كما ان الثاني
سجانه في الكتاب الغير بغيره لانه يستلزمه في الثاني وفي نفسه
يتبين لهم انه الحق وهو طريق بزرگسيم فانه استدلال بالاقوال الذي هو الحق المستدل
لانه المستلزم للحجج المستلزم للضمان الثاني في وجوده تنفي الوجود ونفي القيمة
تقسيمه الى الواجب والملكي حتى يشهد بوجود واجب عند التسعة جميع ما عداه من
الملكات واليسا لاشارة في التشرية لغيره لانه لم كيف بربك الله على كل
شيء مستبد والمنصف في كثر في هذه الباب الطريقين معا فاشارة الى الاله
عند اثبات كنهه فادور اوسيا في بيانه وانما الثاني في قوله لانهما وتقريره ان
نقول لو لم يكن الواجب على موجود الزعم اما الدور او التسلسل واللازم له
تقسيمه بالظن فالله زعم موجوده الواجب مشترك في البطلان فمحتاج بها الى

امرين

امرين احد بيان الزعم الدور والتسلسل والثاني بيان بطلانها اما بيان الامر الاول
فهو ان ههنا اعتبارات متعلقة بالوجود في رجب بالفرقة فان كان الواجب موجودا
فهو المطلوب وان لم يكن موجودا يلزم استناده كما جعلتها في الامر ان اولاد استلزمها
فلا بد لهما من مشترك خارج بهما بالفرقة فتشترط ان كان واجبا فهو المطلوب ان
كان ملكا آخر فنفي الاستلزام فتشترط ان كان ما فرضناه او لا الزعم الدور وان
كان ملكا آخر فنفي الكلام اليه ونقول كذا في اولاد يلزم التسلسل فنقد بان
لزومها واما بيان الامر الثاني في وجود بيان بطلانها فنقول اما الدور فهو اعتبار
في نفي الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف الف على ب وب على الف فيكون
بالفرقة انه يلزم من ان يكون الشيء الواحد او موجودا او معدوما معا ويوجب ذلك
لانه اذا توقف الف على ب كان الالف متوقفا على ب وب على الف فيكون متوقفا على ب
ومن جهة ما يتوقف عليه هو الالف نفسه فيلزم توقفه على نفسه والمتوقف عليه
مستلزم على المتوقف فيلزم توقفه على نفسه والمستلزم على نفسه من حيث انه مستلزم لكونه
موجودا فبذلك الثاني فيكون الف مع موجودا فبذلك يكون الف موجودا ومعدوما معا

ويوجد وانما السلسله فهو ترتيب على معلول بحيث يكون ان يبق معلق في وجودها
 ويكون اذ يوجد عليهم باطل لان جميع احوال تلك السلسله ممكنه لانها با الاصل في شئ
 يجعلها في الاصلان فيفقو الى المستوفى فيكون انما نفسها او يبرزوا او امر خارج عنها وانما
 كلما بالظن انما الاول فلا يستحيل ان يثبت في نفسه ولا يلزم تقديمه على نفسه وهو باطل
 ففقدوا في نفسه وانما الثاني فلا يكون السلسله فيها جزوا بالزم ان يكون مستوفى في نفسه
 لان من جعلها وفي علاقه في نفسه تقديمه على نفسه وعلاجه وهو اليقين باطل الثاني فيكون
 الاول انه غير ان يكون الثاني وجبا او العوض اجمع حله الممكنات في تلك السلسله
 فلا يكون موجودا خارجا عنها الا الواجب الوجود او لا واسطه بينهما فيلزم ان يكون الثاني في
 اذ لو كان مستوفى في نفسه واحد من احوال تلك السلسله امر خارجا عنها لم يبق عليه في علمه
 شئ في ذلك لان احوال ان يكون احد من احوال تلك السلسله مستوفى في نفسه وقد فرض في ذلك
 في علمه انه غير ان يجمع عليه في علمه معلول وانما شئ في وجوده ولا يلزم استغناء ذلك عنها
 بل ما يفتقر الى تقديمه في علمه في علمه معلول وانما شئ في وجوده ولا يلزم استغناء ذلك عنها
 بطلان الدور وانما السلسله في علمه المطلوب وهو واجب الوجود الوجود في علمه

الفصل الثاني

قال الفيلسوف في صفاته الشبويه فيجب في غاية الاول انه تعالى قادر على كل شيء
 حدوث لان المحرم لا ينفك عن الحوادث التي الكونه والكون وبها ما كان كونه
 فانها اسبقون في الوجود على كل شيء في الحوادث فهو حدوث بالضرورة فيكون الثاني
 فيه وهو انه تعالى قادر على كل شيء لان كونه محتمل مختلف اثره في بالضرورة فيعلم انما
 العالم او حدوث الله تعالى وبها بطلان القول الثاني في نفس من اثبات الذات في شئ
 في اثبات الصفات وقدم الصفات الشبويه لانها وجودي والسلب علمي وانما
 والوجود اشرف والاشرف مقدم على غيره وابتداءه يكون قادرا لا يستلزمه الصانع
 القدرة ولذا لم يقدرون شئ على تصور ذات مفردة بل انما ثبت فيقول القادر القادر
 هو الذي افاء ان شاء ان يخلق نفسه وان شاء ان يترك تركه مع قصد وادارة
 والموجب بطلان والفرق بينهما من وجود الاول ان القادر كناية عن القدرة والتركيب
 بالانتماء لشيء واحد والموجب بطلان الثاني ان الله تعالى لا يسمو قيا بالعلم والقدرة
 بطلان الموجب الثالث ان الله تعالى لا يسمو قيا بالعلم والقدرة بطلان الموجب الرابع
 في كماله شئ في اشراقها والشار في امراتها والعالم لهم موجود سوى الله تعالى في

والحدث هو الذي يكون وجوده مسبوقا بالغير وبعدمه والقديم سبحانه
 والجسم هو المتغير الذي لا يغير القسمة في الجهات الثلاث والتغير والمكان
 عن شي واحد وهو الغرض المتوهم الذي يستفاد لاجب هو الموصول في الكون
 من موصول الجسم لمكان بعد مكان آخر واسكون هو موصول بان في مكان واحد
 وذلك في غير انقول كلف كان العالم حدث كان المتوهم في وجوده في قايه
 وفيما راها من ادعوا ان الاول ان العالم حدث والتا ثبته انه غير منه اختيار الصانع
 اما بان دعوى الاول فلا في المراد في العالم هذا المستحيل هو السكون والافق
 وما فيها وما فيها ذلك لاجب ام او اوضاع وكلاهما حادثان واما الاسباب
 فلا انها لا تتغير من الحركة والسكون في الحقيقة وكل ما لا يستلزم من الحادثان فهو حادث
 اما انها لا تستلزم من الحركة والسكون الحادثين فلا في الجسم لا بد من الحركة
 وصيغته اما ان يكون ثابتا في وجوده او متغيرا في وجوده او متحركا او لا واسطة
 بينهما بالضرورة واما انها حادثان فلا انها مسبوقان بالغير ولا شي من القديم
 مسبوق بالغير فلا شي من الكون والسكون فيقدم فيكونان حادثين او لا واسطة

في القديم

بين القديم والحادث واما انها مسبوقان بالغير فلا في الحركة غير ان من الجسم الاول
 في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول بالضرورة والسكون غير ان من
 الجسم الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالجسم الاول بالضرورة واما ان
 كل ما لا يستلزم من الحادثان حادث فكل ما لا يستلزم من حادثا كان قد لا في خبر
 اما ان يكون معه في القديم شي من تلك الحوادث الا انه لا يكون فان كان
 الاول لزوم متبع القديم والحادث معا في انشي الوجود هو محال وان كان انما
 يلزم بطلان عالم ضرورة وهو متعلق بالمكان الحادث عنه وهو محال واما الاخر
 فلا انها جميعا في وجودها الى الاسباب من الحادث اولي بالحادث واما
 بيان الدعوى الثانية فهو ان الحادث لا يصف ما يثبت بالعدم تارة وبالوجود
 اخرى كان مكانا فيقتصر على المتوهم فان كان محتملا فاقول المطلوب وان كان محتملا
 لم يتكلف اثره عنه فيقدم قدم اثره لكن لما ثبت حدوثه فيقدم حدوثه فيقدم
 لئلا يزم قلنا ان لا يكون محال فقد بان انه لو كان الله تعالى مسبوقا لزم اما قدمه
 او حدوثه تعالى وبما بالان **قال** وقد رتب متعلق بجميع القدرات لان العلة

المحمدي الامكان ونسبة ذاته الى الجميع بالسوية فليكون قدرته عامته **اول ما**
 ثبت كونه قادرا في الجدة تشرط في بيان محوم قدرته وقد نابع فيه الحكيم حديث
 قالوا انه الواحد لا يجد رحمة الا للواحد والآخرية حيث نكروا انه لا يقدر على التبر
 والظلم حيث اعتقد انه لا يقدر على التبع والبعي حيث منعت من قدرته على مثل هذا
 والجميع بان حيث اتاح له قدرته على عين معدودتها والحي مغاير ذلك كنهه والاصل
 على ما وجدنا انه قد اتفق المانع بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى المقدور فوجب
 التعلق العام واما بيان الاول فلو ان المتعقبي كونه قادرا هو ذاته ونسبتهما الى
 الجميع متوالية بغير واسطة فلو كان مقتضاها بالانفاس متوالية بالنسبة وهو المطلق والآخر
 فلو ان المتعقبي كونه اشقي معدودا وهو امكانه والامكان مشترك بين
 الكل فليكون مقتضى المقدور متوالية ايضا مشتركة كالمطلوع والاشقي المانع بالنسبة
 الى القادر وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العام وهو المطلق علم انه لا
 يبرم من التعلق للموقع بل الواقع بعددته لغايبه البعض وان كان قادرا على
 الكل والاشجرة وانفقوا محوم التعلق وادعوا معه الواقع وسبيل بيان ذلك
 الشذوذ

ان ذاته **قال** ان نسبة ذاته عالم لا تفسد الافعال المحركة للمنفعة وكل من
 فعل ذلك فهو عالم بالضرورة **اقول** من جهة سمعنا ان نسبة كونه عالم عالم والعالم هو
 المهيمن للاستيعاب بحيث يكون غير غلبة لانه والقدر المطلق المنفق هو الشدة على امور
 غريبة والاستيعاب كونه كثيرة الدلائل على كونه عالما وجمان الاول انه مختار وكل مختار
 عالم بالضرورة انما يتعدى قدرته بها وما الكبري فلو ان قدر المختار تابع لغيره
 وسببه ففقدت من وادان العلم **التي** انه فعل الافعال المحركة للمنفعة وكل من كان
 فهو عالم بما انه فعل الافعال المحركة للمنفعة فذلك كما يبر لمن تدبر مخبراته انما استوعب
 فما تبرزت على حركاتها من خواص الفصول كبقية انجته ملك الحركات وانما هو
 يتبع في فئته واما الارضية فما يظهر من حكمه المركبات السكونية والامور الغريبة التي
 فيها والواحد للجمعية الشاملة عليها ولو لم يكن الا في خلق الانسان والملكة المودعة
 في ان ذاته وترتيب خلقه وحواصيه وما تبرزت عليها من المنافع كما ان رايه
 سبحانه تعالى قوله اولم يتفكر واذا في انفسهم كما انهم العجايب المودعة في عينه
 لان ان كان خلقه من صفاته قوى اربعة فاذية وما سلكه واما تسميته ودافعة

وإذا تجاوزت تلك الحد الذي لم يكن ولا في العقل اقتصر بما ذبحه بل لا يتخلل
منه وإذا لم يكن تلك الغداه الملهوكة بغيره والعقل لا يفرج فلا بد من ما يملكه
حتى يفعل فيه الهاضمة وإذا الهاضمة فلا تهاضم الغذاء إلى ما يصلح أن يكون جزء
للمتغذي وإذا الدارقة فخر التي يدفع الغداه من فمها الهاضمة والمهبط والعقل لا يفرج
اليه وإذا ان كل من فعله العقل المتغذي فمها فهو يدبر كل من ذوال الامور
قال عليه سئل عن كل معلوم هل في نسبة جميع المعلومات اليه لا يسمى ان يعلم كل
معلوم فجب له ذلك لا سيما انه متفكر في غيره **اقول** الباري تعالى عالم بكل ما يقع
ليكون معلوما رجا كان او لم يكن قد كان او عاونا خلافا للكل صحت شعرا على
بالجزئيات على وجه جزئي كغيره فغير العلم الذي في تلك المتغير هو تعلق الاعتبار لا
العلم الذي في الدليل على ما قلناه انه يفيج ان يعلم كل معلوم فجب له العلم انما
يفيج ان يعلم فلا يفيج وكل من يفيج ان يعلم ونسبة هذه النسبة الى جميع ما علمه نسبة
مساوية لما في نسبة جميع المعلومات اليه انما انه اذا خرج من شيء وجب له ان يكون متفكرا
لما لا يوتي به والعقل الذي في نسبة من صحت وجبت والافضل في الصفات الذاتية

الاولى

بها لا يغير يكون الباري تعالى متفكر في علم غيره وهو **قال** الثاني انه تعالى
حتى لا يتفكر في عالم يكون حيا بالقدرة **اقول** من صفاته الشبيهة بكونه حيا تعالى
الحاكم والبارئ البصير حيا بعبارة عن صفاته الشبيهة بالقدرة والعلم وقالت
الاشعرية هي صفة زائدة على ذاته مغايرة لهذه الصفة والحق الاول ان ذلك من
عدم التزايد والبارئ تعالى قد ثبت لانه قد زعموا ان عالم يكون حيا وهو المطلوب
قال الرابطة انه تعالى حريه وكاره لان تخصيص الافعال بالحي وبغيره وقت وكون
وقت آخر لا بد من تخصيص هو الاضافة ولا يتفكر في غيره ولا يمتنع ان بالارادة
والكرامة العقل السليم على وصفه بالارادة وانما في معنى ما يقال في الجنتين ا
المسمى في عبارة من قوله في النفس من المصطفى والداعي الى الحي وهو قال في الخبر
انه غير مغلوب ولا مكره فمما يادون سبب الحسن في الفعل ان لا يزم كسب مكنانه
وقال السلي في قوله تعالى على ما هو في الفعل غيره امره فان اراد العلم للخلق فليس يادون
كما سبب وان اراد العلم للمقيد بالمصلحة فهو كمال الباري حيا وانه الامر فهو مستقيم
للاضافة الى نفسه وقال الاث عشره وجماعته من المتفكر لانه متفكر زائدة مغايرة

فخرج ان يدرك قدور والقرآن يشبهانه فيجب اثباته في ذلك هو علمه بالذات
وذلك هو المطلق **قال** ان دونه انه قد قديم زكي وابدئي لانه واجب الوجود
فيستحيل العدم ان ياتي واللاحق عليه **اقول** هذه معاني اربع لازمة لوجوده في
ما التقدير والازالة هو المصاحب لمجموع الازمنة المتعقبة والمقدرة بها النسبة الى جانب
المضي والباقي هو السمت للمصاحب لجميع الازمنة والاداء هو المصاحب لجميع الازمنة
منعقدة كانت او مقدرة بها النسبة الى المستقبل والى ماضي بعلم الجميع والامر
ذلك هو انه قد ثبت انه واجب الوجود فيجب عليه العدم مطلقا سواء كان رقيقا
حيث تقدير ان لا يكون قد لا اذن اوله من هو تقدير ان لا يكون باقيا ابديا واداء
استحال العدم المطلق عليه ثبت قدمه وزايلته وبقاؤه وواجبه بية وهو المطلق **قال**
ان بعد ان تعلم مستحكما بالاجماع والمراد بالاعلام الحروف والاصوات السبعة المنطقية
ومعنى انه مستحكم انه يوجب الكلام في مبهم من الاسباب ونفي الازمنة في غير معقول
اقول من جهة معانيه لانه مستحكم وقد اجمع لسلكت على ذلك واستغنى بعد ذلك
في معاني اربع الاولى في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقالت الاشياء هو العنق
وقالت الثانية

وقالت الثالثة هو اسمع لغيره واما العلم بالشيء فيكون هو العلم بالعدم الذي لا يدرك
العقل ما ذكره وليلا فليس بين تمام وقد اجمع الاسباب على ذلك في ثبوت وجوده
فيكون في حيزه فيجب اثباته الثانية في عابته كلامه في علم الاشياء بانه معنى
قد باقا فاجازته يعبر عنه بالعبارة المتعقبة المتغيرة المتغيرة للعلم والقدرة و
ليس يحرف ولا صوت ولا امر ولا امر ولا خبر ولا استخبار وغير ذلك من الالفاظ
والكلام وقالت المتكلمة الكرامية والحقانية هو الحروف والاصوات والكبرية كلها
مستغنى والى الاخير لو جاز الاول ان المتبادر الى الفهم العقلاء هو ما ذكرناه وكذا
لا يصحون بالكلام من لم يتصف بذلك كانت ولا خرس الفهم
الاعراض في غير متصور فان المتصور اما القدرة التي يعبر عنها بالحروف والاصوات
وقد قالوا يجوز ان ادوا العلم وقالوا هو غيره وباقي الصفات ليست صالحة لمصدرية
قالوا واذ لم يكن متصورا لم يصح اثباته او التصديق بصحة بالمتصور الثانية
فيما يقسم به تلك الصفة واما الاشياء فلو لم يكن بالمعنى قالوا انه قائم بذاته واما
علمك بالحروف فقد استغنى عن تلك الحقائق والكبرية انه قائم بذاته تعاقبه

هو المتكلم بالحروف والصوت وقالت القزلة واللامية وهو الحق بأنه قائم
 بغيره لا بد أنه كما اوجده الكلام في الشجر وسبعة عشر معنى أنه متكلم أنه نفس الحكم
 لا من قام به المتكلم والدليل على ذلك أنه امر ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات
 وإنما ذكره فيمنع وسنة المنع من جهتين الأولى أنه لو كان المتكلم من قام به
 الكلام كان الوجود الذي يقوم به الحروف والصوت متكلما وهو باطل لأن الكلام
 لا يكون المتكلم إلا من نفس الكلام لا من قام به الكلام وهذا كان التصريح
 متكلما وقال أنه تكلم الجبني على أن المصريح لا يقتضيه أن الكلام المسموع
 من المصريح فاعلم الجبني الثاني أن الكلام إما المعنى وقد بان بطلانه والحروف
 والصوت ولا يجوز قيامهما بذاته والآن كان ذا حاسة لتوقف وجودهما على وجود
 الشا ضرورية فيكون الباري تعالى ذا حاسة وهو باطل والرابعة في قدمه وحده أنه
 فقالت اللاحقة حركة القدم المعنى والحق بغير تقدم الحروف وقالت القزلة بالحدث
 وهو الحق بوجوه الأولى أنه لو كان قد لا نرم تعدد القدم وهو باطل لأن القول القديم
 غير المتكلم لا يقرأ بالاجماع ولهذا أقرت القضاة لأنها تقدمهم لا تقوم الثانية أنه

موجب

مركب من الحروف والاطوار التي بعدم ذلك بغيره لا مئة والقديم لا يجوز عليه
 العدم انتقلت أنه لو كان قد لا نرم الكذب عليه لكان باطلا في المقدم
 متكلما بأن الملازمة أنه بغير بارسال نوع في الانزال فلم يرسله إلا سابق على
 الانزال فيكون كذبا كذا ربع أنه بغير من العيب في قوله تعالى أقيموا الصلوة وآتوا
 الزكاة فلو لا مكلف في الانزال العيب فيجوز فميت عليه لكان الحق من قولهم ما يتكلم
 من فخر من عظم حدث ألا أسموه والله هو القرآن لقوله تعالى أنا نحن نزلت الذكر
 وأنا الخافضين وأنه لا تكلف القول مكلف وضيقا بالحدث فلا يكون قد لا يقول
 المصنف تفسير اللاحقة حركة غير معقول إشارة إلى ما ذكرناه في هذه المقامات **قال**
 الشيخ أنه قد صلق لأن الكذب فيجوز بالضرورة ولا تنقضي منزهة عن الاستقامة
 النقض حين من صفاته كونه صادقا فالصدق هو الاستقامة المطالبين للواقع والله
 هو الاستقامة غير المطالبين لأنه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا وهو باطل لأن الكذب
 فيجوز ضرورة فيلزم تصادف الباري تعالى بالصدق وهو باطل كما يأتي وأيضا الكذب
 نقض الباري بغير ضرورة من النقض **قال** في صفاته أسلمة وهي سبعة

الاول انه ليس مركب والا فكان معتقدا الى اجزائه والمعتقد ممكن **قال** لما
فرج عن الشبهة في السببية في الاصل صفات الكمال والاكرام والثباتية
الجلال اقوله ان ذوالجلال والاكرام وان شئت كان مجموع صفات صفات بطلان
فان اثبات قدرته باقيا بسبب العزومة واثبات العلم باقيا بسبب الجبروت
وكذا باقية الصفات في الحقيقة ان المعقول لثلاث صفات ليس الا السبب
والاضافات وانما كانت ذات صفاته فيجب عن نظر العقل لا يعلم هو الكمال
وقد ذكر المصنف مناسباته الاولى انه ليس بمركب والمركب هو ما لا ينفك
السبب هو ما لا ينفك عنه المركب قد يكون خارجيا كركيب الاسياف من الحديد
والافراد وقد يكون ذاتيا كركيب الماهيات والحدود من الاتحاد والاعتقاد
المركب كجلا المعنويين معتقدا الى جزئه لا متناهي مستحقه وخارجيا قد ينفك
جزئه وجزءه لا انه ليس به فبطلان الجزئ ليس كذا ما ليس به يعني فبطلان
له يكون المركب معتقدا الى الجزئ يكون كمالا فلو كان الباري قد جعلت خلقه مركبا
لكان كمالا وهو كمال **اقول** الثانية انه ليس بحسب ولا عرض ولا اعتقاد ولا كمالا

الظهر

والحر والاشعة انما كان من الكوادر فيكون مادونا وهو كمال **قال** الباري قد ليس بحسب
خلاف الحسبة والحيث هو مال طوله ووضوؤه والعرض هو كمال في الحسب ولا وجود له
بدونه والباري قد يكون ليس بحسب ولا عرض وحيث ان لا يكون احد كمالا
ممكن والا لزم باطل فالمفهوم كذلك بيان الملازمة انما نعزم ضرورة ان كل ما
قد ينفك لا كمالا ولا عرض معتقدا الى الحسب والملاكان والحيث غيرهما فينفك ان لا يكون
ولمعتقدا لغيره ممكن فلو كان الباري تعسفا او عرضا كان كمالا الثاني انه لو كان
سببا لكان مادونا وهو كمال وبان الملازمة ان كل ما ليس بحسب فهو لا سببا من الاشياء
فهو حادث قد ترسانه فلو كان سببا لكان حادثا لكنه قد لا يجمع المتعقبات ان

قال ولا يجوز ان يكون في محله الا اعتقدا لغيره ولا في جهة الا اعتقدا لغيره **اقول**
هذان وصفان لسببان الاول انه ليس في محل خلاف للتصاري وجميع من المعتقد
والمعتق من الحسب هو قيام موجود بوجوده على سبيل التبعية فان ارادوا ان هذا المعنى
فهو بطلان الا لزم اعتقدا لغيره واجب وهو كمال وان ارادوا بغيره فلا بد من اعتقاده ولا
ثم كماله على باقي الثبات الثانية انه ليس في جهة ولا جهة في المعتقد المتحرك

وان جئنا ما ذكرناه فهو باطل فطحا لان الاستحالة مستحيلة في نفسه مستحيلة انما
ليكونها استحالة فخران المتحد بين بعد استحالة وجودها ان يبقيا موجودين فلا استحالة ولا انشاد
اشكال لا دور عدوان عد فاصفا فلا استحالة والاصل في وجودنا لست وان عدم احداهما وبقى
الاخر فلا استحالة واليه لان المعدوم لا يتحد بالموجود **قال** انك قلت انك لا تفسر هذا القول
لان منع الفعل عن خبره وانما منع الفعل عليه **اقول** اعلم ان صفاته تعادها اجتماع تلك
اعدها بالانظر الى نفس القدرة الذاتية والعلم الذاتي والغير ذلك من الصفات و
ثابتها بالانظر الى نفس ملك الصفات بمقتضاها كالتعقيد القدرة بالقدرة والعلم
بالمعلوم فبذلك المعنى لا يترادف في كونها امور الاعتبارية الصفاتية متغيرة متجددة
بمقتضى المتعلقات وتغيرها وانما بالاعتبار الاول فتركت المراسية انما
حادثته متجددة بحسب مقتضى المتعلقات قالوا ان الله لم يكن قادرا في الازل فتمت
قادره لم يكن علما ثم صار علما والحق ملاقاة فان المعنى وقينا ذكره هو المتعلق الاصل
لا الله في فان منزه اولئك مستقيم والاتجاه على وجهين الاول لو كانت صفاته
حادثته متجددة لنرم الفعل وتغيره بالانتم باطل فالسفر كذا لك بيان انهم

في بعض

من وجهين الاول ان صفاته ذاتية متجددة مستنيرة تغير الذات والفعل لهما الات
ان حدوث الفعل مستنير حدوث قابلية في الحيل لها وهو مستنير لان الفعل لا ينفك
لكن تغيرها بغيره تعالى والفعل الخارج فلا يكون صفاته حادثته وهو المطلق ان لا صفاته
لنوع صفاته كمال الاستحالة المنقضية فلو كانت حادثته متجددة لنرم فعله من الكمال
والعلم من الكمال نفسا بغيره **قال** انك قلت انك تفسر عليه الرواية البهيمية لان
لنرم فعله فهو في وجهه بغيره لانه اما مقابل او في الحكم المقابل بالضرورة فيكون حسبا
بوجه في القولين نزول عن الذاتية لا بد **اقول** فيجب الحكم او المقتضى الاستحالة
رواية بالبرهان من الحقيقة فو ربت الحجة والكرامية الى مورد روية بالمهر
مع الملاحظة وانما الاشاعة فافقه واستجوده وقالوا بغيره روية فالفعل اجمع الفعل
وتحقيق بعضهم وقال السيرة ما دنا بالرواية الانطباع او خروج الاستحالة الى الحاد
لنرم فعله من روية استجوى بعد حصول العلم وقال بعضهم معنى الرواية هو ان يكتف
العبادة المتوهمين في الاخرة كمنش في اليد في المثل والحق انهم ان من انما ذلك
الشك انهم فبهم فان المعلق في يوم القيامة ضرورية والا فلا يتصور منه

ان الموقوتة بوجه بطل عقلا وسعيا انه فلاش لو كان مرتبا لكان في جهة فيكون
سما وهو باطل كما تقدم ببيان الاول ان كثر من لم يفهم اما مقابل او في حكم المقابل
كما انشور في المراهة وذلك في ردني وكذا مقابل او في حكمه فهو في جهة فلو كان الباطن
مرتبا لكان في جهة فهو باطل وهذا سمعنا فهو الاول ان موسى الى ان في الردية
اجيب عن تراني وكن في النقي التباين لفظا عن ابيهم للفتنة واذ لم يرد موسى لم يرد
فرد بطريق الاول التي في قوله لا تدرك الالبصار وهو يدرك الالبصار فمقدم في ذلك
الابصار فيكون اثباته لفظا الثالث انه قد استعظم طبع رايته ورتب الذم
والويلد فقال قد سئل موسى الكرمي ذلك فقالوا ان الله بهيمة فانه قد علم ان الله
يظهرهم وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة او نرى ربنا لقد استكبروا
في انفسهم وعتوا فلو لم يكن قال **قال** ان الله قد نفى التركيب عنه فما السبع ولا تمانع في
انظام الوجود لاستلزام التركيب لاشتراك الواجبين في كونها واجبي الوجود فلا بد
من ما تر **اقول** انفق المسكونين والحق على سلب التركيب عنه لوجوده الاول الذي
استبعد في كونه واجبا الاستبصار في موكبه بينهما لعدم توقف مدغم على ثبوت الوجود

الثاني

فقد في دليل المسكونين في سبب دليل الثاني وهو ما خود من قد انشور لكان في جهة
ان الله ليعتد ما يقر به انه لو كان معه تركيب لزم في نظام الوجود وهو باطل
بيان ذلك انه لو تعلقت ارادة الله بها باسما وحسب تحرك فلا يتجه ان الله
يكن في القدرة او في سكونه او لا فان الممكن فلا يتجه ان الله يقع مرادها في غير
الممكنين او لا يقع مرادها في غير من خوا الجسيم من المأكلة والسكران او يقع مرادها
دون آخر فبفساد وان الله بها الشرح بلا مرجع وتباينها في الاخر وان لم يكن في الاخر
ارادة سكونه في غير موكبه او لا يقع الا لفظ ارادة والله الذي لم يكن في الاخر
الشرح بلا مرجع في غير من خوا نظام الوجود وهو في ايضا الثالث دليل
الممكن وتقر به انه لو كان في الوجود واجبا لزم مكانها وبيان ذلك اننا
مستبعد لغيره لكان في وجود فلا يتجه ان الله ان تميزا او لا فان المستبعد لم يحصل الاثنية
وان تميزا لزم تركيب كثر واحد منها مما به الاشتراك في الحارة ولكن مركب
ممكن فيكون ان ممكنين بهذا صنف **قال** ان الله قد نفى التركيب والاموال
منه لانه لو كان قادرا القدرة او عالمها يعلم او غير ذلك انفق في صفاته الى ذلك

المعنى فيكون مكنيا هذا مذهب **أقول** ومثبت الاشارة الى انه تعالى لا يقدره
وعلم يعلم وحى شجرة الخيرة والك من الصفات وحى معان قديمة زائلة
فانه قائم بها وقالت البهائية انه تعالى لا يقدر من الذات ومما يترتب
تسلي الاولية تلك الملائكة بسبب له اسما الاربعية والقارية والعالمية
والوجودية والى انه قد تم صفته لموجود لا توصف بالوجود ولا بالعدم والطلان
تلك المسمى ضروري لان الشئى اما موجود او معدوم او لا سلطة لغيره
تعالى عالم وقادر باقتهار القادرية تلك العالمية الى غير ذلك قالت الملائكة والموجود
من المستكين انه تعالى قادر لذاته وعالم لذاته الى غير ذلك من الصفات وما يقدر
من الزيادة في قولنا ذات علمه وقادرة فذلك امور اعتبارية زائدة في الذهن
لا في الخارج هو الحق لما انه لو كان قادرا ليقدره او قادريه او عالم يعلم او علمية
غير ذلك من الصفات لزم افتقار الواجب في صفاته الخيرة لان تلك المعاني
والاحوال مغايرة لذاته تعالى ولا تنفك الخيرة مكنى فلو كانت صفاته زائلة
فانه لكان مكنيا هذا مذهب **قال** البهائية ان الشئ ليس له ذات وجوب

الذاتية

وغيره بالحق استغناء عنه وانما يقدره اليه **أقول** من صفاته السلبية كونه
شئ ليس له ذات الخيرة مطلقا لانه ذاتة ولا صفاته وذلك لان وجوب الوجود الثابت
للبقى لا يستغناء عنه مطلقا من مجموع مصادره بلت عظيمة فلو كان محضا لزم ان
يكون مكنيا تعالى عنه بغير الوجود بلت عظيمة مستغنى عن مجموع مصادره والحق
رشته من صفات وجوده وذاته من ذات وجوده **قال** القدر الرابع في الله
وفيهاست الاول القدر فاف بالضرورة ان من الافعال ما هو من كونه الوجودية
والايمان والصدق النافع وبعضها هو شئ كالعلم والالذنب الضار وهذا علم
بما من لى الشرائع كالمادة وعلى العلة ولا انما نواشعيا وحق لا استغناء لاسمها
تجيب الالذنب حينئذ من الشئ **أقول** ان فرج من مباحث التوسيع شئ في مباحث
العدل والمراد بالعدل هو تربية البارى تعالى عن غير العتق والاعمال بالواجب
لما لوقف ذلك على معرفة الحق والبعث العقيدين قدم البحث فيه العلم ان النفس
مردى القوتى وهو اما ان يكون له وصف زائد على ذاته او لا والشئ كركه
لشئ والى انتم الاول اما ان يقال النفس من ذلك الزائد الاول هو الحق والى انتم

وهو الذي لا يخفى العقد من ان سبب في عقد تركه وهو المباح او لا يتا في ذلك
 ترجيح تركه فهو المباح وان ترجيح فعله فامع المنع من تركه وهو الواجب او مع يجوز تركه
 وهو المندوب او ان يتركه بانه علم ان الحسن بالبيع يقال ان من شرطه معان الاول ان
 ان يشي من فعله كمال القول في العلم من او من فعله نفس كقولنا الجمل في العقد ان يكون في
 ولا لا يلحق كالمستلذات او من قوله كالا لاسم الثالث كون الحسن بالبيع في عقد
 المبرع عا جلا والثواب اجمالا والبيع ما يتحقق فلهذا اذم عا جلا والعقد اجمالا
 خلافا في كونها عقدين باعتبار الاولين وانما باعتبار الثالث فاختلف
 المسكون فيه فمات الاتحاده ليس في العقد ما يدل على الحسن والبيع بهذا المعنى بل في
 فاحسنه فهو الحسن وما يتبعه فهو القبيح وقالت للفرقة والاعينية في العقد ما يدل على ذلك
 فاحسن من نفسه والبيع قبيح في نفسه سواء حكم الشارع بذلك او لا فهو القبيح
 بوجه الاول انما تعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالمصدق النفع والامتناع لاسيما
 وردوا في العقد والامتناع والامتناع في ذلك في بعض المذهب الصغار والفقهاء والاسات
 التي المستحقة والامتناع في ذلك من غير مخالفة في ذلك وان كان هذا الحكم كونه في حجة الله
 فلا خلاف

فان اذ عقدنا شخصين صدقت فملك وتبار وسموا الامران بالنسبة اليه فانه
 بوجه العقد يملك اليه الصدق الثالث لو كان مدارك الحسن والبيع هو التسليم لا غير فانه لا
 يتحقق بغيره واللازم به على المندوب منه انما بان التذوم فلا يمنع تحقق المندوب
 له بطرورة انما يملك لطلان التذوم فلا مانع من لا ينفذ من حسن بعض الافعال في
 بعض غير توقف في ذلك فهو كالتابع في البيع ما حكم به من لاد الثالث انما لو
 اتفق الحسن والبيع العقدين اتفق الحسن والبيع المبرع واللازم به على الثاني فانه لا مانع
 وبين الملامزة ما يتفاد في المذهب من ان الشارع اذا عقده لم يملك بغيره وهو لم يملك
 بغيره لنفسه واذا اتفق في المذهب منه انتفاء الوفاق يحسن ما يحسن ما يحسن في حجة الله
 بغيره **قال** التبرئة في المندوب والضرورية في ذلك للمنفوق الضرورية في المندوب لاسيما
 من يملك وتزول منه على الدبيع والامتناع والامتناع بغيره في المندوب والبيع
 ان يملك العقد في المندوب بغيره عليه **وقول** في سبب المندوب الا ان يملك
 ومن تابعه الى ان لا يملك كمالها وقدره بغيره الله والله لا يملك للمندوب اجمالا
 بعض الاثرية من ذات الفعل من الله والعهد له الكسب وشره الاثمة والكسب بانه

فمنه يرد له وجوب المتعذر استحالة ارادته للقيح والكفر وهو الحق لان ارادة
 القبح بالقيح لا تعلم ضرورة ان العقل لا يميز بين فاعل القبح فلهذا امر به والامر به
 فيقول المتعذر في ان يقبحه النتيجة اي يميز من امتناع فعل القبح امتناع ارادته **قال**
 الرابع ان تعلم ان الغرض للامانة القرآن عليه ولا يستلزم نفيه العيب وهو قبح
 عقلا **اقول** وجبت الامانة في ان تعلم لا الفعل الغرض والامانة كانا فاعلا مستلزما
 لك الغرض فقلت المتعذر ان افعل انتم معللة بالامانة والامانة كانا فاعلا مستلزما
 عنه وهو من وجوب الامانة وهو الحق لانه يميز بين نفع وعقوبة اما النفع في الامانة
 ظاهرة لقوله تعالى فاستبشروا نعم الله التي لم يكن احدا يعلمها الا الله تعالى وما خلقنا السموات
 والارض وما بينهما الا لربكم العز والجلال والكرام والكرام والكرام والكرام
 العقوبة فهو انه لو لا ذلك لزم ان يكون حائبا والامر بما يلحق بالمرزوم منه اما بيان
 المرزوم فظاهر واما بيان الجلال والكرام فلان العيب متسبب لا يتبع طاعة الحكيم واما
 قوله لو كان فاعلا لغرض كان مستلزما ذلك الغرض فاما يميز الاستحالة لو كان
 الغرض عند العبد ليس كذلك بل هو حائبا اما الاستحالة العبد ولا تتحقق فاعله هو المرزوم
 ذلك الغرض

ذلك الغرض وذلك لا يميز منه الاستحالة **قال** وليس الغرض الاضمار بقبحه بل ينفع
اقول لما ثبت ان افعل انتم معللة بالامر من ان ذلك الغرض حائبا لا يميز بين
 حائبا واما ذلك الغرض لان ذلك متسبب عند العقل ولكن اقدم في طاعة ما هو مستلزما
 ينفع واما ان لم يكن الغرض الاضمار نفع ان يكون المنفعة وهو المستلزم **قال** فلا بد من التكليف
 وهو بعينه من كسب طاعة حائبة شائعة لوجه الامانة بشرط الاعلام **اقول** لما ثبت
 ان الغرض من فعله نفع العبد ولا يتحقق اذا التوب لان ما حله انا وقبحه من واجب
 نفع غير مستلزم ولا كسب ان يكون ذلك حائبا لنفع العبد ثم ان التوب القبح الاندفاع
 حائبا في فاعله فقلت الحائز طاعة التكليف والتكليف لغرض ما هو من الكلفة وهي المشقة و
 فاعله ما هو مستلزم الصنف فاعله العبد حائبا لوجه الامانة كما استلزم الامانة والامر بالامر
 والسبب والنفع تابع وتنفذ طاعة الله تعالى وقوله حائبا لوجه الامانة من ان ذلك الغرض حائبا
 فيه لا بعينه بل بالكلية المستلزم لكل المستلزمات من الطاعة وقوله بشرط الاعلام
 اي بشرط الاعلام المتكلف بالكلية به وهو من شرط طاعة الله تعالى والتكليف بشرط الاعلام

المتوهم للثواب لا سعة في الثواب والتعريف عام بالنسبة لا للمؤمن والكافر كون
 الثواب مقدور الله ابتداء سلم ليس فيه ابتداء من غير ثواب التكليف لا يشترط
 على العظيم في غير من لا يستحق التعظيم فهو عقار وقال المتأخر في تعريف الثواب المتفق المستحق
 فالتعريف الثواب والتعظيم والعرف في بقية المقارنات العظيم من العرف **قال**
 المتأخر انما يجب على الفعل اللطيف هو ما يقرب من الطاعة ويبتعد عن المعصية ولا يخلط
 في الطبع ولا يخلط في الجاهل فيوقف من التكليف عليه فان المراد للفعل من غير ان يكون له
 نصيب الا لفعل المراد من غير شقته لو لم يفعل لكان ناقصا لقضيه وهو متبوع عقلا
اقول ما يتوقف عليه القبح والطاعة والرفق بالمعصية مرة يكون المتوقف عليه لا يخلط
 لا يقع الفعل وذلك كما القدر والالاء مرة لا يكون كذلك بل يكون المكلف بالابتداء
 عليه الحق واقترب من الطاعة والرفق بالمعصية وذلك هو اللطيف بقوله ولا يخلط
 في التكليف انما هو الاسم الاول كالقدر في النهاية لطف في الفعل بل في قوله لكان
 وقوله لا يخلط في الالاء لا يخلط في الالاء لكان منتهى في التكليف انما يقرر فيه ان اللطف
 مرة يكون من فعل الله فيجب عليه مرة يكون من فعل المكلف فيجب عليه بقاؤه

والكافر

والاسباب عليه مرة يكون من فعل غيره فيشترط في التكليف العلم بالاسباب المتعددة والافضل
 هو ذلك الفردان ما به عليه والافضل هو بوجوب ذلك كونه على الله تعالى لولا ذلك لكان
 ناقصا لقضيه والتعريف من غير عقلا وبيان ذلك ان المراد من غير فعل من الاعمال
 وهو المراد ان المراد من الفعل اللطيف اللطيف الامع فعله المراد مع المراد من نوع
 طاعة الله ومكانته وارسال اليه واسمى اليه وامثال ذلك من غير شقته عليه في ذلك
 فهو لا يفيد ذلك مع فهم المراد من القدر في ناقصا لقضيه وهو ذلك كما يقول
 في حق الباري تعالى اراودة الطاعة والطاعة والرفق بالمعصية فهو لم يغير من يوقفه عليه
 لكان ناقصا لقضيه والتعريف من غير شقته **قال** ان الله انما يجب
 عليه قدر من اللام الصادرة عنه ومعنى العرف هو المتفق المستحق الحكم من التعظيم والاعمال
 لا جهل ولا لكان لكان لكان لكان ذلك ويجب زيادة على اللام والالاء لكان طاعة
اقول اللام هو المبدأ ان الله انما يعلم غيره ومسمى من وجود القبح في ذلك ليعبر عنه
 او لا يعلم غيره ذلك هو كون حسناته وكرهه حسن اللام وجوده الاول كونه متحقا
 كونه متحقا على النفع انما عليه العباد الى المتكلم انما لث كونه متحقا على وقوعه في الزيادة

عنه الرابع كونه بحري العادة التي تسكونه ثلث على وجه الدقة وذلك الحسن قد يكون
 صادرا عنه وقد يكون صادرا عنه فاما ان كان صادرا عنه نعم مع وجه النقص فحجب في امره
 اعدا بالعرض عنه والالكان على ان نعم الله تعالى عليه وسبب ان يكون نزيه على العالم عند
 الرضا عنه كمن قال لا يقع في ذلك ولا يعلم شخص له بغيره عوض الممن خير من غيره ولا يعلم
 على انفسه في وجهه انما لا على المصلحة كما للملك او لغيره فيخرج من العيب وانما كان
 صادرا عنه فانه من وجهه البقي فحجب عليه نعم الانساق للثمن من المولود له
 والله لا تسبح عليه ويكون العرض مناسا ولا لم ولا كان ملكا ومنه ما لا يكون
 العرض هو النقص المستحق للحق من التعظيم والجلال فيقيد المستحق من مقتضى مقتضى
 من التعظيم من الثواب الثابت له لا يجب ودام العرض لا يكتسب في ذلك بدو كواب
 الاموال فيكون له ما بدو في الثواب العظيم لتعظيمه فيسبب الله العرض لا يجب
 حصوله في الدنيا لكونه ان يعلم اليه المصلحة في ما يجرى بل قد يكون ما صلا في الدنيا وقد لا يكون
 الرابع الذي ليس له عوض في الآخرة فاما ان يكون من اهل الشراب او من اهل
 العقاب فان كان من اهل الشراب فيجب له الجلال والكرامات اليه بان يفرقه الله تعالى

الادوات

على الادوات او تقتصر على غيرها وان كان من اهل العقاب يستطبعها من غيرها بحيث
 لا يظفر بالثبوت بان يفرق القدر على الادوات التي تستلزم العالم المأذون منها وما
 تعاد بها بهت والصادق من غير العالم كالعجاوات وكذا ما يصدر عنه نعم من تقويت الشفقة
 لصلى الغير وانزال الغيوم الى الموتى من غير فعل العبد من ذلك كونه على الله تعالى له كونه
قال الفصل في المسئلة بنوت النبي والنبى هو الان ان المخرج من المذنب واسطة احد
 من الشبه **اقول** لما خرج من مباحث العقل اروق ذلك بمباحث النبوة لتفرقها
 عليه وحرف النبي بانه هو الان ان المخرج من المذنب واسطة احد من الشبه فبقيد الان
 يخرج الملك ببقيد المخرج من المذنب يخرج المخرج من غيره ببقيد عدم واسطة احد من
 البشر يخرج الامام والعالم فانها يخرج ان من الله تعالى واسطة البشر او انقرضوا في العلم ان
 النبوة مع حسمها مالا فالله بامر الله في الحكمة فاللذات حرة والذين على ذلك مونة
 لما كان المقصود من ايجاد الخلق هو المصلحة العامة اليهم كان كسفاهم با في مصالحهم ودمهم
 ما فيه فسادهم واجب في الحكمة وذلك انما في احوال معاشهم وادوارهم معادهم اما
 احوال معاشهم فمؤنة لما كانت الفروقة والتميز في مفسدات النوح والان ان لا يتبع

الذي يحيد معه واستلحق واحد الصاحبة في استحقاق اليه استغفرم ذلك الاستغفار في حيا
 وتنازعاً في حيا لان من حيث يقرر واحد لنفسه وادارة المنفعة لهما دون غيره بحيث يقتضي
 ذلك الحاف وانفسه وانفسه لا تقتضي الحاف لو لم يعدل لغرض شرعاً يحكي عن الحق
 بحيث يتقارن كل واحد الى امره في نفس عند ربحه فتم لو فوض ذلك لشرح لهم بحسب ما كان
 اولاً او اخرى واحد راي يقتضيه فقد رتب اليه بوجه فلابد ان يشرح من غير تباين
 وولالات تدل على صدقه كشيء ذلك لشرح مستفاد من رتبة في المطيع وفيه عند
 في الصالحين يكون ذلك اولى الى ان يقيد بهم لأمروا ونهيه واما الاحوال معاد جسم فهو انما
 كانت استعداده الاخرى لا تحصر الا يكمل النفس بالمعارف الحقيقية والاحوال التي
 وكان المتعلق بالامور الدنيوية وانما راعى العقل في المدايس الدنيوية ما نفع من ذلك
 على الوجه الاثم والاعوجب كغيره ان كان مع الحيا في تلك ومعارضة الوجه فلابد
 من وجه شخص لم يحيد ذلك المتعلق بالمانع بحيث يقرر لهم الدائم ولو فهموا في حيا
 الشبهات في فهمها ولغرض ما استندت اليه فكل واحد من علمهم باليه ويليهم
 معبودهم وما فهموا لغيرهم لعلهم بالاحوال الصالحة في وكيف في وجهه لوجب لهم ان يقرروا

فلهذا

عند ربحهم وجزءاً عليهم لم ينفذ التذكير بالذكور كما لا يستلزم عليهم التمسك والتمسك
 اللذان كما كانا الطبيعة التي تميز لادان وذلك الشخص المنفرد في احوال المعاش
 والاعمال والسياسة في الميوت واجب في الحاف في وجه المطلوب **قال** وفيه ما رتب الاول
 في رتبة نسبتها في حيا لان رتبة التمسك في رتبة المطلوب رسول الله لا تظهر على يد المجرى كما يظهر
 والتمسك في رتبة ربح المداير من رتبة الصالحين والتمسك في رتبة الصالحين المميزين في رتبة الصالحين
 الحاف في رتبة ربح اكثر من الحق في رتبة النبوة فيكون معاداً لا التمسك في رتبة الصالحين
 بالتمسك فيكون معاداً لا **اقول** لما كانت المصالح تختلف بحسب اختلاف الاركان والاشياء
 كما لا يخفى في رتبة ربح احوال في كيفية المعاش واستعمال الادوية بحسب اختلاف مراتبها
 في رتبة ربح في المداير بحسب رتبة في وقت بالحسب رتبة رتبة في وقت انما كانت النبوة
 وانشرح في رتبة ربح بحسب اختلاف معاد الحق في رتبة رتبة واستغنائهم وذلك هو امر
 في رتبة ربح بعض ما بعض الحان انتمت النبوة والتمسك في رتبة رتبة في رتبة رتبة
 وسلم الذي اقتضت الحكمة كون نبوته وشرعيته مستحقين لما اقتضاهما باقتضائهما
 التكميل والتمسك في رتبة رتبة معاد الله في رتبة النبوة وظهر المجرى على كل من كان له

معلوم سمعنا فان المعتبرة فقط وان كانت اصحابنا الامامية حتى وابية موقلاهم انهم سمو
الشيء الذي لم يثبت بموافقته هو ان الامانة لطيف وكل لطيف واجب على الامانة
وابية هي ان الامانة الكبرى قد تميز بها انها واما الصغرى فهي ان اللطيف كما عرفت هو
اقرب العبد الى الطاعة ويصدق من المعصية وبهذا المعنى من ان الامانة وبيان ذلك ان
من عرفت كونها الدنيا ومربى فوجدنا انما علم ضرورة ان الناس لو كان لهم شئ
مطابق لما يوجبون الظلم من ظلمة والبدن من الغيبة ونصف المظلم من ظلمة ومع ذلك انهم
على القواعد العينية والوظائف الدينية ويرجعهم الى نفس الموهبة لا تضل انما لم يرد
معناهم من القياس الموهبة لكونها في نفسهم بحيث يخافون ان لا يردوا هذه حق ذلك
لأنواع ذلك المصالح اقرب ومن العف والبعد ولا يعني بالالطف لذلك فيكون
الامانة لطيفا وهو المظلم اعلم ان كل عمل على وجه النبوة فهو واجب على الامانة او
الامانة مثلا فان النبوة قائمة مقامها فلا في معنى الوحي الا لمرئيه واسطة ولك ان ملك النبوة
وابية على الرتبة في الخلق فلذا يذوقها الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب على كل عاقل
الامانة الرئيس لدفع الضرر عن النفس ومن دفع الضرر واجب قطع علة الانزعاج في كونها متوقفة

للمؤمنين

للمؤمنين كونه واجبا انما الشرائع في فعله ليس ذلك الحق لما في ذلك من الانصاف الواقع في تعيين
الامر بغيره في الامانة المظلمة والامر بالظلمة اشتراط العترة ووجوب الشئ من ذلك **قال** انما
يجب ان يكون الامانة معصية لا تسلسل لان الواجبة الامانة الى الامانة هي رد الظلمة على الظلمة
والانصاف للمظلم من غير ان يكون غير معصية لا فقر الى الامانة بغير تسلسل وهو لا يكون
فمن المعصية فان وجوب الامانة عليه سقط بغيره من العترة وانفتحت فائدة نصبة الى المظلم
يجب سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو لا يكون في نفسه من غير ان يكون معصية لغيره
من الزيادة والنقصان والقول لا ينافي مع ان الظالمين **اقول** انما ثبت وجوب الامانة
من حيث الصفات التي هي مشتركة في الامانة فمقتضاها العترة وقد عرفت معناها وقد عرفت
فما اشتراطها في الامانة فاشترطها اصحابنا الامامية في اشتراطها والاسما على قولنا في الفرق
واسطة الى الله على ما ذهب اليه اصحابنا بوجوبه الاول انه لو لم يكن الامانة معصية لزم عدم تنافي
الامر ولا لزم باطل فالمراد من اشتراطها انما قد بينا ان العترة الموهبة الى الامانة هي
وضع الظلمة على الظلمة والانصاف للمظلم من غير ان يكون له عترة في نفسه بل هو في نفسه
سليم فلو كان بغير معصية لزم ان الامانة بغيره من غير عترة وتعلق الكلام الى الامانة بغيره

عدم تباين الامة هو على التمسك لولم يكن معصوما لجاءت المعصية عليه ولم يفرغ من توبته
في غير ذلك من انما استغفرت فائدة نصيب او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر
لنفسه على كل المعلوم منكم بيان للزوم انه اذا وقعت المعصية منه كان يجب
الانكار عليه اولا من الاول يلزم سقوط محله من العقوب وان يكون مأمورا بعد ان
كان امره وصحبا بعد ان كان مأمورا في تنقي الفائدة المطلوبة من نصيبه في العقوب محله
في العقوب والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يلزم عدم وجوب الامر بالمعروف
وانه من المنكر هو على اجماع الثالث انه حافظ للشرع ولو لم يكن كذلك وجب
ان يكون معصوما اما الاول فلان الحق في الشرع اما الكتاب والسنن المتواترة او
الاجماع والبراهين الاصلية او القياس او خبر الواحد او الاستصحاب في كل ذلك ما
منه في غير صالح الحق فثبت اما الكتاب والسنن فكل منهما خبر واقفين بكل الامكان
ان لا تعذر في كل واحد على سبب خبره اما الاجماع فهو جازم الاول تعدد في الزيادة
مع ان الله تعالى جعل على الشئ في كل واحد عدم المعصوم لا يكون في الاجماع خبره فيكون
الاجماع خبره في كل واحد على كل واحد منكم فثبت اما الخبر في كل واحد على كل واحد منكم فثبت

فان مات

فان مات او قبل التمسك هو على التمسك لولم يكن معصوما لجاءت المعصية عليه ولم يفرغ من توبته
بعض فان توبته في القاب لا بتوبته الا انه من سجود عليه الخطا قطعاً او لا يقال لان لا يظهر
الا انك ما بعد مجوز ذلك عليه اما البراهين الاصلية فلان يلزم منها انما اكثر الامكان
الشرعية او يقال الامر ببراهين البراهين من وجوب او حرمة اما السنن الباقية فتشترك
في فوائدهما الظن والظن لا يفتي من الحق شيئا خصوصا والبراهين قائم في منع القياس
ولذلك لان مني شئنا على اختلاف المتفقات كوجوب الصوم آخر يوم رمضان و
تحريم اول نوال الاتفاق المتفقات كوجوب الوضوء من البراءة الغالب والاتفاق الفصل
خطا والظن في الكفارة بدائع ان الشرح قطع يد سارق القيس دون غاصب
الكثير والجدد القيد الزنا وادب فيه اربع شهادات حول الكفر وذلك كذا في
القياس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الامة برهنة بالكتاب وبرهنة بالسنن و
برهنة بالقياس فلو انفقوا ذلك فقد ضلوا واضلوا فليست ان يكون الحق
للشرح الامام وذلك هو المعلوم وقدا في البراهين نعم اليه يقول ولو رده الى البراهين
والا ولو الامر منهم على الدين يستنبطون منهم اما الثاني فلان اذا كان حافظا للشرع

ولم يكن معصوما لما ائتمن في الشرح المروية والتمسك بالثبوت بل الرابع ان غير المعصوم
 ظاهرا والاشي من الظاهر لم يصح له الامامة فلا يشي من غير المعصوم اصحاب الامامة ولما
 التصرف في الظاهر وشمع لا يشي في غير موضعه وغير المعصوم كذا الك واما الكبرى
 فتقر العمل لا ينال معنى الظالمين والمراد بالعمد عند الامامة له لانه الآية على ذلك
قال ان كانت الامامة يجب ان يكون معصوما عليه لان العصمة من الامور الالهية
 التي لا يعلمها الا الله تعالى فمن انص من علم عصمة عليه او ظهور غيره عليه بدله فله
اقول هذه اشارة الى الطريق اليقين الامام وقد تضمن الامام على ان التشبه من الله
 ورسوله واما معصوم سابق بسبب تفصل في تعيين الامام واما الخلاف في انه لا يحل
 تعيينه بسبب خبر النفس ام لا فمنع اصحابنا الامامية من ذلك مطلقا لولا الظهور في النفس
 لاننا قد بينا ان العصمة شرط في الامام والعصمة امر مطلق لا اطلاع عليه لاحد الا الله فلا
 يحسد من العلم بها في اني شخصي الا بالعلم عالم الغيب وذلك يحصل بائتمن
 احدنا بالعلم بمعصوم كالنبي في خبرنا بعصية الامام وتعيينه بما جهلنا انهم المجهول على يد
 الله ان معصومه في اوعائه الامامة وقال عبد الله او بالعبث الامامة شخصه فليبينهم

استعداد

استعدادها واستعدادها لثبوتها على طريقة الاسلام سارا ما وهات الرتبة لم يوافق على
 عالمنا من غير ما السيف وادعاه الامامة فهو امام والتي خلاف ذلك لم يوافق الاول ان
 الامامة مخصصة من الله ورسوله فلا يحسد الا بقرائنا ان كانت الامامة بالقرينة او
 لا يكون يقضي ان الله لا يخال ان يخال كل فرد من شخص او يدعي كل عالم الامامة
 فيقع القارب مما تجوز **قال** الرابع ان الامام يجب ان يكون افضل الرتبة كما تقدم في
 النبي عليه السلام **اقول** يجب ان يكون الامام افضل من رتبة لانه تقدم على النفس
 كان فيهم من هو افضل منه ثم تقدم المقدم المقبول هو افضل من رتبة فلهذا وسعد
 قد تقدم بينا في النبوة **قال** الخامس الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
 النبي وآله السلام افضل من النبي وآله لا في القول والسمع والفضل والفضل وسادس
 لا افضل من النبي وآله في الدنيا ولا في الآخرة ولا في الامامة يجب ان يكون معصوما ولا
 احد غيره ممن ادعى له الامامة بمعصوم اجماعا فيكون هو الامام ولا علم لغيره من النبي
 اليه في وقايهم ولم يرفع يوا الى احد غيره ولو قالوا ان افضلكم علم ولا انه ارفع من غيره
 طلق الذي لا خلاف **قال** لما فرغ من شرط الامامة تخرج في تعيين الامام وقد اختلف

لم يترك له صفة واستغفار مقبول من حيث لا يشك في انفسه ولو لم يكن ذلك من غير هذا
مع قوله عليه السلام او خرجت من غافق لا يبرئ مني واعلم اني انتم اهل الشفاعة
شبهكم كما في الروايات التي فيها فرق الاعتبار بينكم وبين السلام بذلك مع صفة المسافرة
لذلك بغير ان ذلك من حيث لا يورثه ولا يورثه في احوال التغييره فاما ما لم يثبت له
وخرج من الناس من قبلهم فمما ذكره ان يكون في نفسه من احوال الناس في
الجنة وتبين بغير انهم لم يثبت لهم من الناس والمسلمين في الجنة وغير ذلك مما لا يحسن ان
ولا انهم سمعت ولا نظر في طلب خبره كذا في احوال النار والجنة العقاب فيها والواجب
الاتماع على ما وردت بذلك من الآيات والاشعار والسيره واجمع عليه السلف لان ذلك
يجري بغير الصداق مع عدم استحالته في العقل فيكون متفاد وهو المطلوب **قال** او يكون
التوبة **اقول** التوبة هي الندم على الشيء في الماضي والترك له في الحال والفرم على عدم
المعاودة اليه في الاستقبال وهي واجبة كوجوب الندم اجماعا على عدم كونه قبيحا او مستحسنا
بل واجب ولذلك التسع على وجوبها ولو كانا واقعة للفرق ووقع الفرار وان كان غفورا
واجب وندم على الشيء لكونه قبيحا لا فرق النار ولا في الفرار من نفسه والامم كمن تبت

ثم اعلم ان

ثم اعلم ان التائب انما في حقه نعم او في حق اوصي فان كان في حقه نعم او اوصي فليس في حق
فيه الندم والفرم على عدم المعاودة اذ في اضلاله احبب فاما ان يكون وقع باقيا قبله
فهو ذلك من التوبة منه او خرج وقته فاما ان يسقط بخرجه وقته لصحة العبد فيك التوبه
والفرم على عدم المعاودة ولا يسقط فوجب قضاءه وان كان في حق اوصي فاما ان يكون
اضلالا في دينه فيقتوي بطلان التوبة اذ لا يورثه ولا يورثه بالخطا او بطلان الحق في الحق
فالتوبة منه لا يورثه الا في احوال وادله الا انها فان اعتذر ذلك عليه فوجب الغرم عليه
قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر شرط ان يعلم الامر بالماضي والحق فيه بحيث يتصور
والمعروف ان يكون مما يحسن يقضاه فان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو
والامس من الشر **اقول** الامر بطلب الفضل من الغير على جهة الاستقلال والحق في تركه
بذلك الاستقلال في المعروف والنهي عن المنكر حسن فمنه يوجب منعه من فعله والمنكر هو
الفرج في الفرار بذا فمنها يشترط الاول في حق العلم على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واختلفوا في ذلك في مقامين الاول من الوجوب فحقى او سمى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
بالاول من سبيل المنكر في التوبة واما في الثاني من التوبة فالتوبة هي التوبة

لم يترك لصحة واستغفار مقبول من غير ان يقر ان قوله ولو لم يكن لك ركن من ركني هذا
مع قوله على السلام او خرجت مني لاسيما الكبار مني والكل من انتم اهل العلم انتم انتم
شبهواكم في الرسل الذين من غير فرق الامتياز بينكم وبينهم السلام بذلك معتمدين على
الذين هم انتم ومنه يجب الاقرار بالصدق في احوال القديسين وانما هما كبقية الناس
وتخرج الناس من قلوبهم حقا ولا يكون لهم نفس معها بل هو شهيد واهوال الناس في
الجنة وتباين طبقاتهم وبقية نعمهم من الله تعالى والشرب والكسب وغير ذلك مما لا يقدر ان
ولا ان سمعت ولا نظرت فقل بقلبك بركه احوال النار وكيفية العقاب فيها والواقع
الامر على ما وردت بذلك من الآيات والاشهاد البينة والجميع على السلطان لان ذلك
جميعه من خبر الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب **قال** او يجوز
التوبة **اقول** التوبة هي التزم على الغيبة في الماضي والترك له في الحال والعزم على عدم
المعاودة اليه في المستقبل وهي واجبة لوجوب التزم بها على من فعل كذا في حق الله تعالى
لوجوب ذلك لا التسليم على وجوبها والكفر بما وافقه للضرر ودفع الضرر وان كان منكرها
واجب ويندم على الفسخ لكونه قبيحا لا لوقوع النار ولا لانتفاء الضرر عن نفسه والامر بالحق

ثم اعلم ان

ثم اعلم ان الذنب اما في حقيقة تها او في حق اوصي فان كان في حقيقة تها انما هو في حق
فيه الذم والعزم على عدم المعاودة او في حق اوصي فان كان يكون فيه ذنبا فلهذا
يعد ذلك هو التوبة منه او يخرج دونه فانما لا يسقط بغيره وفيه لصحة العبد في التزم
والعزم على عدم المعاودة ولا يسقط فوجب فضلا وان كان في حق اوصي فانما يكون
امثلا لا في دينه بقوى فخطية فالتوبة ركن وهو اعلامه بالخطية او طمأنينة في الحق
فالتوبة منه للصالح اليه او الى وارثه والاشهاد فان انتفرد ذلك عليه فوجب العزم عليه
قال والامر بالمعروف والنهي عن المنكر شرط في العلم بالامر والنهي كون المعروف معروفا
والمنكر منكرا وان يكون مما يستحقان فان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والامر من الضرر **اقول** الامر بالانصاف من الغير على جهة الاستقلال والنهي عن المنكر
بجمله على انصاف المعروف كما فعل حسن فخرج من صف ذنبه على ما سئل والمنكر هو
الشيء او ان يقرر بذاته من غير ان الاول الفقه الذي هو وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وانما هو العبد لك في مقامين الاول من الوجوب فلهذا سئل في الثاني
بالاول في السيد المرتضى في الثاني في اصداره المنكر من الله تعالى في الثاني

من جمله احادیث صحیح

و فی الاطعام یسکون و یخوردن و سبب یومین پس اول رسول با کرم که تو بگو سلا گفت
مردین دار این طلاس روشن تر و ایضا در بود و ازین عمل شیرین تر اما ایضا
در دم کرکد با نود بردی از این موبار کیر خیر کس یی فرمود بعد از این امام حسن
گفت و شایع از این طلاس روشن تر و مملکت پادشاهی ازین عمل شیرین تر اما ایضا
کردن از این موبار کیر امام حسن گفت علم از این طلاس روشن تر و تحصیل علم ازین عمل
شیرین تر اما ایضا کردن از این موبار کیر بعد از این طلاس گفت زنا کمالی از این عمل
روشن تر و میادیم ایضا از این عمل شیرین تر اما نود از این امر کرم گفت و ایضا
موبار کیر خیر کس یی فرمود که بای برادر دم طلاس که بیستم و در ایضا ظاهر میرسد
امروز ازین صفت در سخن بود که او را طلاس برآمد و گفت ایست ایست ایست ایست و قدم
در اندرون خانه نهاد و نظرش بر جمال بیغم افتاد و سلام کرد و بدید که سلا و طلاس
و حسن و حسین نشسته اند و سوره و پیش دارند و طلاس بر از غسل و بچکلام دست برآورد
علی دراز کشید و حضرت فرمود ای طلاس خوش آمدی بیا بنشین و کج صحبتی داریم حضرت
ایست گفت یا رسول الله چهار نفرند از صحابه برآمده اگر سلا باشد و اینان نیز

در ایضا ظاهر میرسد
امروز ازین صفت در سخن بود که او را طلاس برآمد و گفت ایست ایست ایست ایست و قدم
در اندرون خانه نهاد و نظرش بر جمال بیغم افتاد و سلام کرد و بدید که سلا و طلاس
و حسن و حسین نشسته اند و سوره و پیش دارند و طلاس بر از غسل و بچکلام دست برآورد
علی دراز کشید و حضرت فرمود ای طلاس خوش آمدی بیا بنشین و کج صحبتی داریم حضرت
ایست گفت یا رسول الله چهار نفرند از صحابه برآمده اگر سلا باشد و اینان نیز

در ایضا ظاهر میرسد
امروز ازین صفت در سخن بود که او را طلاس برآمد و گفت ایست ایست ایست ایست و قدم
در اندرون خانه نهاد و نظرش بر جمال بیغم افتاد و سلام کرد و بدید که سلا و طلاس
و حسن و حسین نشسته اند و سوره و پیش دارند و طلاس بر از غسل و بچکلام دست برآورد
علی دراز کشید و حضرت فرمود ای طلاس خوش آمدی بیا بنشین و کج صحبتی داریم حضرت
ایست گفت یا رسول الله چهار نفرند از صحابه برآمده اگر سلا باشد و اینان نیز

طلاس روشن تر و نود از این قرآن از این عمل شیرین تر اما ایضا کردن از این موبار کیر
جابر انصاری گفت سر و دماغ کند از این طلاس روشن تر و دماغ کردن از این
عمل شیرین تر اما نود از این موبار کیر بعد از این طلاس گفت رکنه از این
طلاس روشن تر و دماغ کردن از این عمل شیرین تر اما نود از این موبار کیر
بار کیر جناب امیر المؤمنین گفت طلاس از این طلاس روشن تر و دماغ کردن از این
از این عمل شیرین تر اما نود از این موبار کیر بعد از این طلاس گفت رکنه از این
بسیار سخن کرد و فرمود که حق آنچه از تو شنیدم همه مردی و کرم بود بعد از این حضرت
ایست گفت یا رسول الله ملائوت شمس است حضرت رسول فرمود معرفه الله از این طلاس
روشن تر و دماغ کردن از این عمل شیرین تر اما نود از این موبار کیر بعد از این
سخن کرد و حضرت فرمود است دست مبارک در آنکه کبریا برین بند دست حضرت را گرفت
عزیز که در میان بودم که شما این شجره ها را اگر دیدید این شجره ها بیا طلاس برسد فدای بکارت
و طلاس از این طلاس روشن تر و دماغ کردن از این موبار کیر بعد از این طلاس گفت رکنه از این
غدا را از نود از این موبار کیر بعد از این طلاس گفت یا رسول الله من این
عمل را با تو بردم در کار از نود از این موبار کیر بعد از این طلاس گفت رکنه از این

از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر
از این طلاس روشن تر

در ایضا ظاهر میرسد
امروز ازین صفت در سخن بود که او را طلاس برآمد و گفت ایست ایست ایست ایست و قدم
در اندرون خانه نهاد و نظرش بر جمال بیغم افتاد و سلام کرد و بدید که سلا و طلاس
و حسن و حسین نشسته اند و سوره و پیش دارند و طلاس بر از غسل و بچکلام دست برآورد
علی دراز کشید و حضرت فرمود ای طلاس خوش آمدی بیا بنشین و کج صحبتی داریم حضرت
ایست گفت یا رسول الله چهار نفرند از صحابه برآمده اگر سلا باشد و اینان نیز



کتابخانه مجلس شورای ملی
تهران
۱۳۰۳

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

این فرخون و این عسر
و این سید و این عسر

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب
تو که در کتب و کتب و کتب و کتب

بوش

